«الوطني»، واحتل القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، مثلما سيطر على أهم الموارد الكامنة ليضعها في خدمة نشاطه ويستغلها في عملية استدرار الربح». وبهذه الطريقة أضحى رأس المال الأجنبي مسؤولاً عن التفكك الاقتصادي والتشويهات القطاعية التي لحقت بالبنية الاقتصادية وأدت إلى ازدواج البنية الاقتصادية والاجتماعية، أي تعايش أنماط الإنتاج والعلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي «الحديث» والعلاقات الاجتماعية الرأسمالية «الجديدة». **فالتحول الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان يدفع من رأس المال الأجنبي، وهذا الأخير لم «يكن يعبأ خارج نطاق نشاطه، بتحويل الاقتصاد والمجتمع تحويلاً رأسمالياً بل كان يمنع بهيمنته تطور القوى المحلية (رأس المال الوطني)»**. وكان رأس المال الأجنبي يتحالف، لأسباب سياسية واقتصادية دفاعاً عن سيطرته، مع قيادة المجتمع التقليدي في البلاد المتخلفة ويعمل على حمايتها. وكما يشير أوسكار لانجة، فإن **القوى الرأسمالية العظمى ساندت «لأسباب سياسية» العناصر الاقطاعية في البلدان المتخلفة «كأداة للحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي»**.

واليوم مع تطور الاحتكارات الرأسمالية الضخمة في البلدان الرأسمالية القائدة، كما يذكر لانجة، «يفقد رأسماليو تلك البلدان اهتماماتهم بالتوظيفات التنموية في البلدان الأقل تطوراً لأن مثل هذه التوظيفات تهدد بمنافسة موقعهم الاحتكاري القائم»[١٩٠].

فإمكانية تنمية البلدان المتخلفة باتباع طريق التطور الرأسمالي أمر غير متاح من الوجهتين التاريخية والاقتصادية. فالبلدان المتخلفة والتابعة غير متوفر لها اليوم «نفس مصادر التراكم البدائي لرأس المال التي كانت متاحة للبلاد التي تمر اليوم بمرحلة رأسمالية متقدمة». فالتنمية الاقتصادية في عصر الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية تواجه عقبات قليلة الصلة بالعقبات التي واجهتها منذ قرنين أو ثلاثة قرون مضت، وأن **ما هو ممكن في ظل ظروف تاريخية معينة غير واقعي في ظل ظروف أخرى»**. لأن القوى التي «صاغت مصير العالم المتخلف». كما يرى باران، مازال لها «تأثير قوي على الظروف السائدة في الوقت الحالي». صحيح أنه قد تبدلت أشكال وشدة هذا التأثير اليوم، لكن «مصدرها واتجاهها مازالا ثابتين دون تغيير». فالقوى الأمبريالية العالمية تتحكم حتى اليوم «في مصائر البلاد الرأسمالية المتخلفة» والسرعة وطبيعة العملية السياسية اللتان سيتم بهما التغلب على الأمبريالية ستحددان التطور الاقتصادي والاجتماعي لتلك البلاد في المستقبل[١٩١].

لذا، فإن التحرر السياسي والاقتصادي الجذريين هما شرط ضروري للتنمية والتقدم في البلدان النامية. فلا يمكن تحقيق «التنمية» و «النمو» «إلا من خلال نضال حازم ضد القوى المحافظة المنهارة ومن خلال تغيير في الهيكل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لمجتمع متخلف كف عن التقدم. وما دام أي تنظيم اجتماعي، مهما تكن عدم ملاءمته، لا يختفي أبداً من تلقاء نفسه، وما دامت أية طبقة حاكمة، مهما تكن درجة طفيليتها لا تتخلى أبداً عن السلطة ما لم تجبر على ذلك نتيجة ضغط ساحق، فإن **التنمية والتقدم لا يمكن تحقيقهما إلا إذا ألقي في المعركة ضد قلاع النظام القديم بكل إمكانيات وطاقات الشعب الذي حرمه هذا النظام من حقوقه السياسية**